1 October 2003
Arabic

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية المستأنفة لعام ٢٠٠٣
٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣
البند ٢ من جدول الأعمال
إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

طلب مقدم من منظمة حكومية دولية للحصول على مركز مراقب لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

رسالة مؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي
والاجتماعي من لجنة هلسنكي

خلال الاجتماع الذي عقدته لجنة هلسنكي أخيراً على مستوى الوزراء، طُلب من
أمانة اللجنة تقديم طلب للحصول على مركز مراقب لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
ولجنة هلسنكي هي الهيئة المسؤولة عن التنفيذ العام لاتفاقية هلسنكي. وتعالج هذه
الاتفاقية الدولية حماية البيئة البحرية في منطقة بحر البلطيق، وجميع الدول المطلة على بحر
البلطيق أطراف في الاتفاقية بالإضافة إلى الجماعة الأوروبية.

طلب مركز المراقب

نلتمس بمقتضى هذا الطلب منح لجنة هلسنكي مركز مراقب لدى المجلس الاقتصادي
والاجتماعي.

ففي ضوء التطورات الأخيرة والمبادرات السياسية والتغير في مجالات تركيز لجنة
هلسنكي، نرى أن من المهم أن نتاح لنا الفرصة للمشاركة في عمل المجلس الاقتصادي
والاجتماعي ولجانته الفنية، لا سيما لجنة التنمية المستدامة، ونأمل كذلك في أن تتمكن لجنة
هلسنكي من المشاركة في عمل لجنة التنمية المستدامة.

معلومات أساسية عن لجنة هلسنكي

الاتفاقية

لجنة هلسنكي هي هيئة إدارة اتفاقية حماية البيئة البحرية لبحر البلطيق، التي تعرف عادة باسم اتفاقية هلسنكي. وتعمل اللجنة لحماية البيئة البحرية لبحر البلطيق من جميع مصادر التلوث، ولإعادة توازنها الإيكولوجي والمحافظة عليه من خلال التعاون الحكومي الدولي بين استونيا، وألمانيا، والاتحاد الروسي، والجماعة الأوروبية، والدانمرك، والسويد، وبولندا، وفنلندا، ولاتفيا، وليتوانيا.

وفي عام ١٩٧٤ وللمرة الأولى على الإطلاق، أُخضعت جميع مصادر التلوث المحيطة ببحر بأكمله لاتفاقية واحدة، وقعت عليها الدول السبع المطلة على بحر البلطيق حينذاك. ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ٣ أيار/مايو ١٩٨٠. وفي ضوء التغيرات السياسية والتطورات في القانون البيئي والبحري الدولي، وقعت جميع الدول المطلة على بحر البلطيق والجماعة الأوروبية على اتفاقية جديدة في عام ١٩٩٢. ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ بعد التصديق عليها. وتغطي الاتفاقية منطقة بحر البلطيق بأكملها، بما فيها المياه الداخلية فضلا عن مياه البحر بحد ذاته وقاعه. وتُتخذ التدابير في كامل منطقة مستجمع مياه الأمطار التي تصب في بحر البلطيق للحد من التلوث البري.

التنظيم

تعقد اللجنة اجتماعات سنوية، ومن حين لآخر تُعقد اجتماعات وزارية. وتقر اللجنة بالإجماع توصيات لحماية البيئة البحرية يتعين على حكومات الأطراف العمل بها في نطاق البرامج والتشريعات الوطنية الخاصة بكل منها.

وتتولى الأطراف الموقعة على الاتفاقية رئاسة لجنة هلسنكي بالتناوب كل سنتين، حسب الترتيب الأبجدي لأسمائها باللغة الانكليزية. ويتكون الهيكل الفني للجنة، الذي تدعمه الأمانة، من اجتماعات اللجنة، ورؤساء الوفود، والهيئات الفرعية للجنة.

الجهات المشاركة

إضافة إلى الأطراف الموقعة، تشارك أوكرانيا وبيلاروس وعدد من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في اجتماعات اللجنة بصفة مراقب.

الإنجازات

- منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين عملت لجنة هلسنكي على تحسين بيئة بحر البلطيق، خاصة من خلال تقديم حوالي ٢٠٠ توصية.
- ومن ضمن النجاحات المحققة خلال هذه الفترة ما يلي:
- التقليل من كميات الملوثات العضوية والمغذيات المفرغة من مصادر التلوث
- تخفيض كبير في انبعاثات المواد الملوثة من ١٣٢ بؤرة تم تحديدها أصلاً منذ أوائل التسعينات، مما أدى إلى حذف حوالي ٥٠ بؤرة من القائمة
- التقليل من عدد الشواطئ المخطورة على المستحمين، بفضل التحسينات في معالجة المياه المستعملة في الصناعات والمناطق السكنية
- تخفيض كبير في الرواسب النيتروجينية الجوية
- تحقيق تقدم في التخلص التدريجي من البنزين المحتوي على الرصاص (أكثر من ٨٥ في المائة من البترين المستهلك الآن في منطقة بحر البلطيق خال من الرصاص)
- إحراز تخفيضات هائلة في انبعاثات المركبات العضوية الهالوجينية مثل الديوكسينات السامة ومركبات الفيوران
- وضع نظم وطنية تحظر المواد الخطرة مثل PCB و DDT
- تشديد المراقبة على الصناعات (أصبحت التصاريح إلزامية للصناعات التي تسبب انبعاثات)
- تحسين الرصد المشترك لحالة البيئة البحرية
- انتعاش أسراب الفقمعة (عجل البحر)، والنسر ذي الذيل الأبيض
- تحسين تشريعات خاصة للحيلولة دون تلوث بحر البلطيق نتيجة النقل البحري، وذلك بمشاركة المنظمة البحرية الدولية في صياغتها
- اتخاذ تدابير للقضاء على عمليات التفريغ غير القانونية من السفن في بحر البلطيق
- وضع خطة دولية رئيسية لمكافحة التلوث البحري، شاركت فيها بنشاط جميع الأطراف الموقعة على اتفاقية هلسنكي من خلال لجنة هلسنكي

ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات في الموقع www.helcom.fi.

وأرجو أن يقبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي طلبنا وبمنح اللجنة مركز المراقب.

(توقيع) كلاوس هاغبرو

أمين لجنة هلسنكي